ذ. عبد العالي عزيزي
نائب وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بسيدي بنور
باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
- جامعة محمد الخامس بالرباط-

سلسلة شروح القواعد الفقهية وتطبيقاتها في القانون المدني

قاعدة تبعية الفرع للأصل

-دراسة في أحكام الفقه الإسلامي وفي القانون الوضعي وفي مواقف القضاء-

مفهوم القاعدة - وآلياتها - أركان إعمالها - أحكامها الإيجابية والسلبية وتطبيقاتها في الفقه المالكي وأحكام القانون المدني في شقيه الموضوعي والمسطري - تطبيقات القاعدة بظهير الالتزامات والعقود - تطبيقات القاعدة بمدونة الأسرة- تطبيقات القاعدة بمدونة الحقوق العينية - تطبيقات القاعدة بقانون المسطرة المدنية.

تقديم

الدكتور عبد الرزاق اصبيحي
أستاذ القانون الخاص بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
جامعة محمد الخامس بالرباط

الطبعة الأولى 2025

الفهرس

إهـــداء 7
المختصرات المستعملة في البحث 9
مداخل معبرة عن الموضوع 11
تقديم 13
تقديم عام 15
مقدمة 21
الفصل الأول: التأصيل العام لقاعدة تبعية الفرع للأصل في ضوء الفقه والتشريع المدني 39
المبحث الأول: مبررات قاعدة تبعية الفرع للأصل وأركانها الأساسية 41
المطلب الأول : المبررات الاقتصادية والقانونية الداعية لتبني نظرية التبعية 41
الفقرة الأولى : المبررات الاقتصادية لنظرية التبعية 41
أولا – التبعية تساعد في تيسير المعاملات المالية 42
ثانيا – التبعية وسيلة لضمان العقود 43
الفقرة الثانية : المبررات القانونية لاعتماد قاعدة تبعية الفرع للأصل 46
المطلب الثاني: الأركان الأساسية لقاعدة التبعية 49
الفقرة الأولى : الأصل أو المتبوع تحديد للمدلول والنطاق في ضوء الفقه والقانون المدني 50
أولا – مدلول الأصل في الفقه الإسلامي 50

1 – الأصل في القياس وتقاطعه مع قاعدة التبعية 50
2 – الأصل في الاستصحاب وتقاطعه مع قاعدة التبعية : 53
3 – الأصل في الأدلة والكلام عن الفقهاء 54
ثانيا – الأصل في القانون المدني 55
1 – الأصل في العقود 55
أ – شروط الأصل في العقود 55
ب – إخلال بتسليم الأصول في العقود وأثره عن الالتزام المقابل في العقود الملزمة لجانبين 59
2 – الأصل في الحقوق العينية 62
الفقرة الثانية: الفرع أو التابع مزاياه ومدلولاته بين الفقه والقانون المدني 66
أولا – الفرع عند فقهاء المسلمين وحدوده مع قاعدة التبعية 67
ثانيا – المحلقات أو الفروع في القانون المدني 70
الفقرة الثالثة : عنصر التبعية كأداة لتقرير حكم الأصل على الفرع 73
أولا – تعريف عنصر التبعية وما يميزها وكيفية تحققها 73
ثانيا – صور التبعية 76
المبحث الثاني: أحكام قاعدة تبعية الفرع للأصل والاستثناءات الواردة عليها 80
المطلب الأول: أحكام قاعدة تبعية الفرع للأصل بين الفقه الإسلامي والقانون المدني المغربي 80
الفقرة الأولى: الأحكام الإيجابية لقاعدة التبعية 80
أولا – تحقق التبعية بشكل مباشر بعد استجماع القاعدة لأركانها 81
ثانيا – الحماية القانونية للفروع عند تحقق التبعية كحماية الأصول بعد ثبوت حكمها 82

ثالثا – التساهل في شأن التوابع بعد تحقق التبعية 85
الفقرة الثانية : الأحكام السلبية لقاعدة التبعية 88
أولا – آثار سقوط الأصول وبطلانها على التوابع 88
أ – الفروع تسقط بسقوط أصولها 88
ب – بطلان الشيء يؤدي إلى بطلان ما يحتويه من توابع 89
ثانيا – تخلف الفروع من حيث الآثار بعد تحقق أحكام الأصول 91
المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على قاعدة تبعية الفرع للأصل رؤية شاملة في حدود التبعية 93
الفقرة الأولى : حدود القاعدة على مستوى تلازم الفرع والأصل من حيث الوجود 94
الفقرة الثانية : حدود القاعدة على مستوى تلازم الفرع والأصل من حيث سقوط 95
الفقرة الثالثة : حدود القاعدة على مستوى تلازم الفرع والأصل من حيث السلطة والصلاحيات 95
الفصل الثاني: تطبيقات قاعدة تبعية الفرع للأصل في التشريع المدني المغربي 99
المبحث الأول: تطبيقات قاعدة التبعية في ضوء النصوص المدنية الموضوعية 100
المطلب الأول: مركز قاعدة التبعية في مجال الالتزامات والعقود 100
الفقرة الأولى : تطبيقات التبعية ضمن أحكام النظرية العامة للالتزامات 101
أولا – التعويض الاتفاقي كنموذج للالتزامات التابعة 101
1 – محددات التعويض الاتفاقي 103
أ – خصائص المميزة للتعويض الاتفاقي كالتزام تابع 103

ب – مميزات التعويض الاتفاقي عن باقي الأنظمة المشابهة له..... 106
2 – ميكانيزمات نظرية التبعية في التعويض الاتفاقي في ضوء ظهير الالتزامات والعقود المغربي والقانون المقارن 109
أ – بطلان الالتزام الأصلي يستتبع بطلان التعويض الاتفاقي 110
ب – بطلان التعويض الاتفاقي لا يؤدي إلى بطلان الالتزام الأصلي..... 111
ثانيا – تجليات قاعدة التبعية في مؤسستي الانتقال والانقضاء الالتزامات..... 115
1 – انتقال الحق محل الحوالة بتوابعه..... 115
أ– انتقال ضمانات الحق المحال به معه 115
ب – انتقال بعض الدعاوى مع الحق المحال به 116
2 – ضوابط التبعية في مؤسسة انقضاء الالتزام..... 119
أ – تأثر مؤسسة الانقضاء بنظام التبعية 120
ب – تطبيقات التبعية في بعض أسباب انقضاء الالتزامات 120
الفقرة الثانية : تطبيقات التبعية ضمن أحكام العقود..... 124
أولا – التوابع في عقد البيع على ضوء ظهير الالتزامات والعقود والفقه الإسلامي..... 124
1 – توابع الشيء المبيع في البيوع العقارية..... 125
أ – توابع البيوع العقارية التي يكون محلها أرضا..... 125
ب – توابع البيوع العقارية التي يكون محلها أشجارا..... 127
ج – توابع البيوع العقارية التي يكون محلها مبنى..... 128
2 – توابع المبيع في البيوع الواردة على المنقولات..... 130

أ – توابع المنقول في عقد البيع إذا كان عبارة عن أشياء تتجدد بعد قطفها أو جني غلتها 130
ب – توابع البيع إذا كان المنقول عبارة عن حيوان 130
ثانيا – التبعية في الرهن الحيازي كنموذج للعقود التابعة 132
1 – ضوابط التبعية عند تكوين عقد الرهن الحيازي : 133
أ – عقد الرهن الحيازي عقد تابع كما أنه من الحقوق العينية التبعية 133
ب – شروط التي يجب أن تتقرر في الالتزام الأصلي حتى يكون الرهن الحيازي تابع له : 134
ج – جزاء عدم تكوين الالتزام الأصلي على الرهن الحيازي 136
2 – ضوابط التبعية عند انقضاء الرهن الحيازي 137
المطلب الثاني: مركز قاعدة التبعية في مجال الحقوق العينية وقضايا الاسرة 138
الفقرة الأولى: تطبيقات التبعية في مجال الحقوق العينية 138
أولا – ضابط التبعية كمحدد لمشتملات الملكية العقارية 139
1 – الفروع الأصلية للملكية العقارية 140
2 – الفروع الثانوية للملكية العقارية 141
أ – حق المالك في غلة الشيء والحدود التي ترد على هذا الحق 141
ب – حق المالك في كل ما يلتصق بالشيء المملوك 144
ثانيا – الارتفاق العقاري كنموذج للتحملات التي تتبع العقار 145
أ – التبعية من زاوية العقار المرتفق 146
ب – التبعية من زاوية العقار المرتفق به 148
الفقرة الثانية: تطبيقات التبعية في مجال الأحوال الشخصية 148

أولا – الاستلحاق في النسب..... 148
أ – شروط الاستلحاق في مدونة الاسرة..... 149
ب – ما يترتب عن الاستلحاق من تبعية..... 152
ثانيا – تبعية الملحق بالملحق به في الوصية بالتنزيل..... 155
المبحث الثاني: تطبيقات قاعدة التبعية في ضوء النصوص المدنية ذات الطبيعة الإجرائية..... 157
المطلب الأول: رصد مظاهر التبعية أثناء سير الدعوى القضائية..... 157
الفقرة الأولى: تبعية الطلبات العارضة للطلب الأصلي..... 158
أولا – تبعية الطلب الإضافي للطلب الأصلي وآثره عليه..... 159
1 – تبعية المتدخل للطرف المتدخل إلى جانبه في الصفة..... 164
2 – تبعية المتدخل للطرف المتدخل إلى جانبه في مصاريف الدعوى..... 165
3 – تبعية المتدخل للطرف المتدخل إلى جانبه في الدفاع عن حقوقه..... 165
4 –تبعية المتدخل للطرف المتدخل إلى جانبه في مجريات الدعوى..... 166
5 – تبعية المتدخل للطرف المتدخل إلى جانبه من حيث آثار الحكم الفاصل في الموضوع..... 166
6 –تبعية المتدخل للطرف المتدخل إلى جانبه من حيث إجراء الطعن..... 167
الفقرة الثانية : التبعية كأساس للتجريح القضاة والمحكمين..... 168
أولا – تجريح القاضي بناء على التبعية..... 168
ثانيا – تجريح المحكم بناء على التبعية..... 169
المطلب الثاني: رصد مظاهر التبعية عند الطعن أو مراقبة الأحكام القضائية..... 170
الفقرة الأولى: ضوابط التبعية في الطعون القضائية..... 170

أولا – منطق التبعية عند الطعن في الأحكام التمهيدية والتأويلية 171
1 – تبعية الأحكام التمهيدية من حيث الطعن للأحكام الفاصلة في الموضوع..... 171
2 – تبعية الأحكام المفسرة للحكم في الدعوى الأصلية من حيث قابليتها للطعن بالاستئناف 173
أ – تبعية الحكم المفسر للحكم الأصلي قبل التأويل 174
ب – تبعية الحكم المفسر للحكم الأصلي بعد التأويل 174
ثانيا – مبدأ تبعية الاستئناف الفرعي للاستئناف الاصلية وحدوده في العمل القضائي 175
1 – تقرير صفة التبعية للاستئناف الفرعي بناء على العمل القضائي 176
2 – حدود التبعية الاستئناف الفرعي للاستئناف الأصلي 178
الفقرة الثانية: ضوابط التبعية في مجال رقابة الأحكام الأجنبية وتذييلها بالصيغة التنفيذية 180
أولا – التبعية كأساس لتذييل الحكم الأجنبي 181
ثانيا- قبول تذييل وأثره على الحكم الأجنبي 183
خاتمة الموضوع 185
العمل القضائي الخاص بالقاعدة موضوع البحث 193

ذ.عبد العالي عزيزي

- نائب وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بسيدي بنور
- باحث في سلك الدكتوراه، بمختبر الدارسات والأبحاث القانونية والسياسية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس بالرباط؛
- حاصل على شهادة نهاية التكوين من المعهد العالي للقضاء- الفوج 46؛
- حاصل على شهادة الماستر في القانون المدني -كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس بالرباط؛
- حاصل على شهادة الإجازة الأساسية في القانون- تخصص القانون الخاص؛

هذا الكتاب

حاولت أن استعرض في هذا المؤلف طيلة صفحاته، لموضوع لا يخلو أهمية عن غيره من الدراسات التأصيلية، لكونه يبسط المعالم الكبرى لقاعدة التبعية، التي لم تعنى بالحظ الوافر من الدارسة والتحليل في علم القواعد الفقهية ضمن مجال القانون هذا ما دفعنا إلى محاولة تأصيلها أركانا وأحكاما وحدودا.

مما استدعى مني الكثير من الجهد قصد محاولة سبر أغوارها بغية الوصول إلى الإجابة عن الإشكال المركزي للموضوع المتمثل في مدى تقيد المشرع المغربي بقاعدة موضوع البحث وأهم أسسها التي تستند عليها. للإجابة عن هذا الإشكال اقتضى مني معالجته في فصلين الأول منه تأصيلي، حاولت من خلاله الوقوف عند المبررات الكبرى لقاعدة تبعية الفرع للأصل، و أركانها العامة والآثار التي تترتب عنها سواء الإيجابي منها أو السلبي، كما أوردت أهم الاستثناءات التي تحدها، فكان بذلك هذا الفصل تنظري يبين بشكل من التفصيل ميكانيزمات عمل هذه القاعدة.

في حين التوجه الذي سرت به في الفصل الثاني كان تطبيقيا وعمليا، حيث تعرف قاعدتنا تطبيقات عدة مترامية الأطراف في دفوف المدونات والنصوص، يصعب تناولها بشكل شامل لذا ارتأيت أن أخذ بعض النماذج موضوعية في القانون المدني المغربي من خلال دراسة مجال الإلتزامات والعقود ومجال الأسرة وكذا الحقوق العينية. كما لم يغب على ذهني الجانب المسطري في هذا المجال...

مطبعة الأمنية - الرباط - 2025

9 789920 791786

100 درهما